

أومير تاشبينار*

تركيا: التسوية الكردية

والديناميات الإقليمية**

تحلل هذه المقالة أسباب التوجه التركي نحو إيجاد حل للمسألة الكردية، انطلاقاً من الازدهار الاقتصادي الذي تشهده تركيا، والتطورات التي يشهدها الشرق الأوسط، وخصوصاً الحراك الجاري في سياق ما يطلق عليه "الربيع العربي" في مصر وتونس، والحرب الدائرة في سورية، واحتمالات قيام مناطق حكم ذاتي كردية جديدة، وخصوصاً في سورية، وربما في إيران، وما سترك ذلك من أثر في تركيا التي يوجد فيها نحو نصف عدد الأكراد في مختلف أماكن وجودهم.

ويرى كاتب المقالة أن الأمل الوحيد لوقف هذا المدّ المتزايد في تركيا هو "الشراكة مع الأكراد في إطار الفدرالية والحكم الذاتي"، وأن "لا شيء أقلّ من اتخاذ خطوات جادة نحو الديمقراطية والتعددية الثقافية والفدرالية، قادراً على استيعاب المدّ الكردي".

ثلاث مرات، ووصل البلد إلى المرتبة ١٦ بين اقتصادات العالم الكبرى. تركيا اليوم، خلافاً للبلد الذي كان عرضة للتضخم والأزمات المالية في التسعينيات، تفخر بأنها واحدة من مجموعة العشرين، وإحدى القصص القليلة للنجاح في تجاوز أزمة الانكماش الاقتصادي العالمي في سنة ٢٠٠٨.

لقد شهدت تركيا في العقد الأخير تحولاً جوهرياً في سياستها الخارجية، ونتيجة نجاحها الاقتصادي، فإنها الآن أكثر ثقة بالنفس، وتشكّل قوة إقليمية كبرى طموحة

تركيا، خلال الأعوام العشرة **حققت** الأخيرة، تقدماً ملحوظاً في العديد من المجالات المهمة؛ فعلى الصعيد الاقتصادي ازداد معدل دخل الفرد أكثر من الضعف، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي

* مدير مشروع تركيا في معهد بروكينجز، وأستاذ استراتيجيات الأمن القومي في كلية "الحرب القومية" الأميركية، وأستاذ مساعد في دائرة الدراسات الأوروبية في جامعة جون هوبكينجز.
** ترجمة: ريم الدبيات.

الكمالي^١ صدم تركيا منذ الأيام الأولى لتشكيل الجمهورية، ولا يزال حتى يومنا هذا. وفي الحقيقة، فمنذ انتفاضة الشيخ سعيد^٢ في سنة ١٩٢٥، وصولاً إلى نضال حزب العمال الكردستاني (PKK) حالياً من أجل تحقيق الحكم الذاتي، فإن المسألة الكردية تبقى كعب أخيل في الدولة القومية التركية. ويدرك الأتراك جيداً النزاع القومية، فقد خسروا إمبراطوريتهم بسبب الأقليات القومية التي أصرت على إقامة دولها الخاصة. وأصبحت المطالب الإثنية لتقرير المصير كابوساً لمركز الإمبراطورية المتداعية خلال القرن التاسع عشر.

كانت فرنسا قدوة تركيا الكمالية من حيث فهمها للمواطنة كعملية اندماج. وربما كان الاندماج في الحالة الفرنسية أسهل في القرنين التاسع عشر والعشرين، حين لم تكن التعددية الثقافية شائعة بعد، لكن أصبح استيعاب أقلية أكثر صعوبة مع تزايد الوعي السياسي والإثني في العقود القليلة الماضية. وتركيا تواجه اليوم، وبصورة متزايدة، جيلاً كردياً قومياً ذا توقعات وطموحات متصاعدة. لقد وصلت التطلعات السياسية لنحو ١٥ إلى ٢٠ مليون كردي تركي (٢٠٪ تقريباً من إجمالي السكان) إلى مستويات غير مسبوقه في الأعوام العشرة الأخيرة، وما قامت به حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل تحسين المستوى المعيشي والحقوق الثقافية للأكراد في تركيا يفوق ما قدّمته الحكومات السابقة، لكن هذه الإصلاحات زادت أيضاً التطلعات الكردية. ومما لا شك فيه أن تمرد حزب العمال

وفاعلة. فخلال الحرب الباردة، والتسعينيات، اعتادت أنقرة أن تقلل من ثقلها في الشؤون الدولية، أمّا اليوم فإنها تؤدي دوراً مختلفاً تتساوى فيه مع الدول العظمى. ويمكن القول إنها، بطموحها المتعدد الاتجاهات، تحاول أن تزيد ثقلها بقوة في المنطقة الممتدة من إفريقيا إلى الصين عبر الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وكانت التغيرات مهمة جداً في الجبهة الداخلية أيضاً، فقد حدثت ثورة صامتة في العلاقات المدنية - العسكرية، فعهد الانقلابات العسكرية في تركيا ولى، ونظام الوصاية العسكرية جرى استبداله بالحضور القوي للأحزاب السياسية المدنية التي وصلت إلى مستوى غير مسبوق من الشعبية والشرعية في نظر ما يقارب ٥٠٪ من الناخبين. فقبلاً لم يوجد في التاريخ الحديث للبلد حزب مدني تمكّن من الفوز بثلاثة انتخابات على التوالي، وبزيادة نصيبه من الأصوات في كل مرة. هناك طبعاً مجال للتطور، وخصوصاً فيما يتعلق بحرية التعبير واستقلال القضاء، لكن بأكثر من شكل، فإن تركيا اليوم بلد أكثر ديمقراطية، لكن ليس بالضرورة أكثر ليبرالية، مقارنة بما كانت عليه في التسعينيات.

وعلى الرغم من هذه الصورة المشرقة للنجاح الشامل في الاقتصاد والسياسة الخارجية، والمفاهيم السياسية عامة، فقد كان هناك، حتى وقت قريب، ناحية واحدة فشلت تركيا فيها بشكل جليّ في تغيير "الباراديغم": المشكلة الكردية. وكان هذا إلى حدّ ما قصوراً أساسياً منذ جرى الاعتراف، من طرف معظم الباحثين، بكون القضية الكردية هي التحدي الأصعب والأعمق الذي يواجهه البلد. فالتحدي الكردي للمشروع

١ نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية، وأول رئيس لها. [المترجمة]

٢ أول انتفاضة كردية ضد الجمهورية الوليدة وقد قمعت بالحديد والنار وأعدم قادتها وأبرزهم الشيخ سعيد. [المحرر]

حزب العمّال أو أوجلان. فمنذ سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٩٠، جرى قمع اللغة الكردية والقومية الكردية بشدة في تركيا. وفي سياق سياسة الاستيعاب ضمن القومية التركية، كان الأكراد محرومين من حقوقهم الثقافية، وتمّ إجبارهم على أن يكونوا أتراكاً. وهكذا، كانت الحركة القومية الكردية، وبعدها طرق، تتنامى كردة فعل على القومية التركية والضغط الاستيعابي.

ويجري اليوم إحباط التطلعات السياسية الكردية من خلال عوائق قانونية هي في الغالب بقايا دستور سنة ١٩٨٢، الذي تمّ صوغه تحت حكم العسكر. لكن ديناميات العنف الإثني الحالية، وتطلعات الأكراد المتزايدة، والفضاء السياسي المحدود للمطالب الكردية، أمور كلها تشكل مزيجاً قابلاً للانفجار في أي لحظة. وفي سنة ٢٠٠٩، وفي محاولة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة، أطلق حزب العدالة والتنمية عملية "الانفتاح الديمقراطي"، التي منحت مقاتلي حزب العمّال الكردستاني عفواً جزئياً، فكانت خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه، وبعد فترة قصيرة من حادثة الحدود، عندما عاد مقاتلون سابقون في الحزب من العراق إلى تركيا واستقبلهم السكان الأكراد المحليون استقبال الأبطال، تحوّل هذا الانفتاح إلى طريق مسدود. ولهذا، فإن الدعوة التي وجّهها زعيم حزب العمّال الكردستاني عبد الله أوجلان، في ٢١ آذار / مارس ٢٠١٣، من أجل هدنة وانسحاب مقاتلي الحزب، وضعت البلد على عتبة تحوّل نموذجي كبير. وهذه هي الفرصة الثانية التي تتاح للجمهورية التركية لحلّ المسألة الكردية. إلا إن إجبار حزب العمّال الكردستاني على الدخول في "طور الصراع السياسي" لن يكون أمراً يسيراً، لأن كثيرين من عناصره أمضوا أعواماً طويلة لا يعرفون

الكردستاني لم يعد بالقوة التي كان عليها في التسعينيات. لكن القومية الكردية، كقوة سياسية، مازالت تنبض بالحياة في طول البلد وعرضه، إذ يغذي جيل جديد ساخط وعالي الصوت، مطالب الأكراد الإثنية والثقافية والسياسية، ليس في شرق الأناضول فحسب، بل في كبريات المدن الغربية أيضاً، بما فيها إستانبول وإزمير ومرسين وأضنة. يعيش نصف أكراد تركيا اليوم في غرب البلد، حيث يشكلون طبقة دنيا في المجتمع، وغالباً ما يُلقى باللوم عليهم من جانب الأغلبية التركية لأنهم يدعمون حزب العمّال الكردستاني. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن المراكز المدنية الغربية، مثل إستانبول وإزمير ومرسين وأضنة، تعيش تحت وطأة كابوس العنف الإثني الكردي. التركي. ومن المؤكد أن التفاف الشباب الكردي حول حزب العمّال الكردستاني وزعيمه المعتقل عبد الله أوجلان، الذي لا يزال يمتلك نفوذاً سياسياً كبيراً على الحزب، يزيد الأمر تعقيداً. والتجربة التثقيفية المؤسسة لهذه القوة الشبابية، كانت تمرد حزب العمّال الكردستاني الذي انطلق بداية الثمانينيات. ومع أن الأتراك، في معظمهم، يعتبرون حزب العمّال الكردستاني منظمة إرهابية، إلا إن قطاعاً كبيراً من الأكراد الأتراك ينظر نظرة رومانسية إلى هذه الحركة. ومن المفيد القول إن الحزب الكردي الرئيسي في تركيا، حزب السلام والديمقراطية (BDP)، غير قادر على النأي بنفسه عن حزب العمّال الكردستاني. يجب ألا يكون مفاجئاً القول إن العديد من الأكراد أعطوا عبد الله أوجلان وحزب العمّال الكردستاني ثقتهم كي يتولوا أمر الجيش التركي، فمؤسسة الأمن القومي التركي، في نظرهم، ما كانت لتعترف بالوجود الإثني للأكراد في البلد من دون

المتفق عليه على نطاق واسع هو أن نصف الأكراد، أي ١٥ مليون تقريباً، يعيشون في تركيا. وغالباً ما يتم ذكر الفلسطينيين على أنهم الشعب الذي ليس لديه دولة، لكن من الناحية الأخرى فإن الأكراد الذين يفوق عددهم أضعاف عدد الفلسطينيين، هم شعب ليس له دولة أيضاً. ولهذا ليس مستغرباً أن تشعر أنقرة بالقلق حيال آفاق القومية الكردية والحلم بظهور " كردستان الكبرى" في المنطقة، إذ من المحتمل جداً أنه عقب تفكك نظام الأسد سيجري تأليف حكومة كردية تتمتع بحكم شبه ذاتي في الشمال السوري. ومع وجود حكومة إقليم كردستان في العراق، والإقليم الكردي السوري المتشكل حديثاً في سورية، فضلاً عن الإقليم الكردي الإيراني، فإن هذا كله سيجعل تركيا لا ترى قريباً سوى كيانات كردية عند حدودها الجنوبية.

الأمل الوحيد لاحتواء هذا الصعود الكردي بالنسبة إلى تركيا هو الشراكة مع الأكراد في إطار الفدرالية والحكم الذاتي. فلا شيء أقل من اتخاذ خطوات جادة نحو الديمقراطية والتعددية الثقافية والفدرالية، قادراً على استيعاب المد الكردي. وحتى وقت قريب كان أردوغان يحاول الحد من التنازلات لأكراد تركيا، بينما كان يعزز العلاقات مع أكراد العراق. فبتشجيعه الروابط الاقتصادية مع الشمال العراقي كان يبدي انحيازه إلى حكومة إقليم كردستان في إصرارها المتزايد على السيادة على مخزون النفط والغاز في الإقليم الكردي، الأمر الذي يدفع في اتجاه انفصال كردستان العراق عن بغداد. قد يكون حزب العدالة والتنمية أدرك أن هذه المفارقة لم تعد مقبولة، وهو ما دفعه إلى التفاوض مع زعيم حزب العمال الكردستاني. بمعنى آخر، لقد أصبح مستحيلاً بالنسبة إلى تركيا الحفاظ على استراتيجيتها

شيثاً سوى القتال في الجبال. المطلوب الآن، خلال عملية السلام الهشة هذه، هو إنجاز تحوّل ديمقراطي حقيقي مع وضع دستور جديد. فإذا تمكنت تركيا من تحقيق هذا الانتقال الصعب، فإن عوائدها ستكون هائلة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية. لهذا، وفي مقابل إعلان حزب العمال الكردستاني وقف إطلاق النار والمباشرة في سحب مقاتليه، فإن على تركيا إعادة النظر في قانون مكافحة الإرهاب الذي يجرم الرأي، واستبدال المراجع العرقية في الدستور بالمواطنة المتساوية، وإفساح المجال أمام اللغة الكردية في التعليم والحياة العامة، وخفض عتبة ١٠٪ من أصوات الناخبين الواجب بلوغها من أجل التمثيل في البرلمان. وربما الأهم من ذلك، فإن تركيا قد تضطر إلى اتخاذ خطوات جادة تجاه الفدرالية واللامركزية، وهي خطوات من شأنها أن تُحدث تغييراً نموذجياً في البلد.

الديناميات الإقليمية

من المهم أن نتذكر أن دعوة زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل، عبد الله أوجلان، من أجل هدنة، أتت بعد أشهر من المفاوضات مع السلطات التركية. ويمكن ردّ توقيت مثل هذه المفاوضات جزئياً إلى البراغماتية التركية، فقد أدركت تركيا أن الربيع العربي في جوهره هو حركة من أجل ديمقراطية تقرير المصير، ومن شأن هذا التغيير الشامل في المنطقة أن يؤثر كثيراً في المطالب الكردية من أجل تقرير المصير. ففي النهاية، بناء دولة كردستان الكبرى المستقلة، هو حلم الملايين من القوميين الأكراد. وهناك في الوقت الراهن نحو ٣٠ مليون كردي في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من الاختلاف بشأن العدد الدقيق، فإن

والديمقراطية، يمتلك الاعتراف القانوني، كما أنه يمتلك الشرعية لدى الأكراد بسبب علاقته الوثيقة بحزب العمال، واشتراكه معه في الأهداف السياسية المتمثلة في إقامة الحكم الذاتي الكردي، واعتراف أعضائه بالسيد أوجلان زعيماً للأكراد، الأمر الذي يجعل حزب السلام والديمقراطية شريكاً جدياً في المفاوضات، ويمكنه من إيصال مطالب حزب العمال والمساعدة في وضع حزمة إصلاحات قابلة للتنفيذ في البرلمان.

لقد آن الأوان لتحويل هذا النجاح التكتيكي إلى انتصار استراتيجي، ليس فقط بعلاج الأعراض، بل بحل الأسباب الجذرية للنزاع الكردي أيضاً. وهذه بداية الجزء الصعب من عملية الإصلاح، فسقف التوقعات مرتفع جداً لدى الطرفين، الكردي والتركي، وسيكون هناك كثير من العقبات والاستفزازات وانعدام الثقة التي يمكن التنبؤ بها في الأيام المقبلة. ولذلك على الحكومة عدم إهدار الوقت، فهذه النافذة التاريخية فرصة للسلام قد لا تدوم طويلاً، وخصوصاً إذا لم يتم اتخاذ خطوات عاجلة تجاه إجراء إصلاحات دستورية. ■

الكردية الإقليمية، بينما تقوم بقمع حقوق الأكراد في الداخل. وعلى أنقرة اليوم تغيير مسار عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وعليها تقديم صفقة أفضل كثيراً لأكرادها، عساها، في المقابل، تنجح في جذب أكراد سورية والعراق إلى دائرة نفوذها.

يحتاج رئيس الحكومة أردوغان إلى أن يفهم أن نزع سلاح حزب العمال الكردستاني لن يأتي في بداية عملية السلام، وإنما في نهايتها. وهو يستطيع، بل يتعين عليه، أن يطالب باتفاقية لوقف إطلاق النار، لكنها لا يمكن أن تكون مجرد دعوة طرف واحد، هو الطرف الكردي، إلى الاستسلام. فلاسكات بنادق حزب العمال الكردستاني في أثناء إجراء المحادثات، على تركيا وقف عملياتها العسكرية ضد المتمردين في جنوب شرق البلد، وفي شمال العراق. أخيراً، على تركيا التفاوض ليس مع حزب العمال الكردستاني فحسب، بل مع الحركة السياسية الكردية أيضاً الممثلة في البرلمان، أي حزب السلام والديمقراطية. فخلافاً لحزب العمال الكردستاني، فإن حزب السلام

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(قضايا استراتيجية - ٢)

الصناعات الأمنية الإسرائيلية

إشراف وتحرير
أحمد خليفة